

تقرير

كانت وزارة المال تسعى إلى جمع مليار دولار من إصدار سندات دين بالعملة الأجنبية (يوروبوندرز)، لكن الطلب على الاكتتاب بلغ نحو 4,9 مليارات دولار. هذا الطلب الكثيف دفع الوزارة إلى استغلال الفرصة لتوسيع الإصدار إلى 2,2 مليار دولار، وهو ما يعكس رغبتها في اعتماد استراتيجية إطالة أمد الديون بالعملات الأجنبية لفترة تزيد على 10 سنوات وبفوائد تعكس درجة تصنيف لبنان الائتماني (b-)

# إقفال إصدار اليوروبوندرز على 2,2 مليار

## محمد وهبة

أعلن وزير المال علي حسن خليل، نتائج إصدار اليوروبوندرز الأخير، إذ تمكنت الوزارة من جمع مبلغ 2,2 مليار دولار بدلاً من مبلغ المليار الدولار الذي كانت قد وضعت هدفاً لها خلال التحضيرات للإصدار. وبحسب خليل، فإن الإصدار يقسم على شريحتين: الأولى بقيمة 800 مليون دولار، وتستحق في عام 2025، أي بعد عشر سنوات وبفائدة 6,2%. أما الثانية فقيمتها 1400 مليون دولار وتستحق في عام 2030، أي بعد 15 سنة وبفائدة تبلغ 6,65%. يشير خليل إلى أن حجم الطلب على المشاركة في الإصدار كان كبيراً جداً، إذ تبين للوزارة أن سندات الـ«10 سنوات» استقطبت نحو 1,6 مليار دولار، فيما استقطبت سندات الـ«15 سنة» نحو 3,2 مليارات دولار. وقد

بلغت نسبة مشاركة المؤسسات المالية الأجنبية في هذا الإصدار 15% من مجمل قيمته، وهذا مؤشر إيجابي على استمرار الثقة بسوق السندات اللبنانية، يجب أن نلتقطه لبنانياً للبناء عليه والاستفادة منه. فعلى الرغم من كل الصعوبات السياسية، ما زالت الثقة قائمة بمستقبل لبنان وبتسديد مستحقاته»، يقول خليل. لهذا السبب، قرّرت وزارة المال زيادة قيمة الإصدار عند الإقفال من مليار دولار إلى مليارين و200 مليون دولار، لتستنفذ بذلك نسبة 88% من قيمة الإجازة الممنوحة لها من مجلس النواب بموجب القانون 14 الصادر في 5 تشرين الأول 2014. هذا القانون سمح لوزارة المال بأن تصدر سندات خزينة بالعملة الأجنبية «بحدود مبلغ لا يتجاوز 2,5 مليار دولار، على أن تستعمل الأموال المقترضة بموجب هذه الإجازة في إطار إعادة هيكلة الدين العام وتمويل استحقاقات الديون الخارجية و/أو لتحويل ما يعادل قيمتها من الدين العام بالليرة اللبنانية إلى عملات أجنبية».

وبالفعل، ما قامت به الوزارة هو أنها استثمرت «واحداً من أكبر الإصدارات المنجزة» على حدّ تعبير خليل، «فالعوائد على السندات الجديدة هي معدلات ممتازة مقارنة بمعدلات العوائد الراضجة في الأسواق الثانوية. كنّا حرصاً على أن نلتقط لحظة الاستفادة من الفوائد المنخفضة نسبياً في الأسواق المالية العالمية، خاصة في ما يتعلق بسندات طويلة الأجل». وبحسب المطلعين على الأسواق، فإن هذا الإصدار بمستوى الاستقطاب والفوائد يعدّ جيداً قياساً على تصنيف لبنان (B-) ولم يكن بإمكان أي بلد من ضمن التصنيف نفسه أن ينجح إصداراً بنتائج أفضل في ظل الأوضاع القائمة في المنطقة، وذلك رغم أن هذه الفوائد تعدّ أعلى من الفوائد العالمية على الدولار البالغة 2,10% على سندات تستحق بعد 10%، فيما تصل العوائد السنوية لسندات استحقاقها بعد 20 سنة إلى نحو 2,50%. ولكن بحسب خليل، تكمن أهمية هذا الإصدار في أن كلفته منخفضة مقارنة مع كلفة الاقتراض بالعملة المحلية، إذ إن كلفة الاقتراض بالليرة لمدة 10 سنوات الإصدار تبلغ 7,46%، فيما حقّق الإصدار كلفة 6,2%. أما الفائدة على سندات الخزينة بالليرة لمدة ثلاث سنوات فتبلغ 6,5%، بينما تبلغ فائدة سندات اليوروبوندرز 15% نحو 6,65%. على أي حال، إن توقعات وزارة المال

لم يبق من الإجازة بإصدار السندات سوى 300 مليون دولار (مروان طحطح)



بلغت الاكتتابات من الخارج في الإصدار الأخير نحو 330 مليون دولار (أي نحو 15%)، فيما اكتتب مصرف لبنان بنحو 200 مليون دولار (أي نحو 9%)، وهذا يعني أن حصة المصارف المحلية من الاكتتابات بلغت نحو 76%، أو نحو 1670 مليون دولار.

وكان مصرف لبنان قد سهّل عمليات تسهيل شهادات ايداع لديه ليتمكن بعض المصارف من زيادة اكتتاباتها في سندات الدين الجديدة. إذ بات معروفاً أن مصرف لبنان لجأ في الفترة الماضية إلى إصدار شهادات ايداع بالعملات الأجنبية (بالإضافة إلى شهادات ايداع بالليرة) لامتصاص فائض السيولة لدى المصارف المحلية والمحافظة على ربحيتها وقدرتها على جذب المزيد من الودائع.

## متابعة

# إعادة فتح سوق السمك المركزي

## هديك فرغور

أعيد فتح سوق السمك المركزي، أمس. انتهت أعمال التأهيل في السوق واستأنف أصحاب البسطات أعمالهم المتعلقة منذ خمسة عشر يوماً، بناءً على قرار محافظ بلدية بيروت القاضي بزيادة شبيب إقفال السوق لـ«عدم توافر الشروط الصحية المطلوبة فيه». لم يلبّ شبيب دعوة إدارة السوق، للمشاركة في إعادة فتح السوق.

تعزو مصادر في المحافظة السبب إلى أن «شبيب لا يزال ممتعضاً من الطريقة التي اعتمدها مدير السوق ياسر ذبيان في إدارة الملف». وتؤكد المصادر نفسها أن شبيب وافق على إعادة فتح السوق «استناداً إلى تقارير خبراء في مصلحة الصحة في بلدية بيروت، كشفوا على أعمال التأهيل الحاصلة، وأقادوا بأن السوق مستوف الشروط الصحية». وكان شبيب قد اتخذ قرار الإقفال، بحسب ما صرّح به حينها، استناداً

إلى تقرير من مصلحة الصحة نفسها. جاء في التقرير حينها أن مبنى السوق غير صالح لبيع الأسماك وعرضها في السوق غير ملبّط والسقف من نوع الأترنيت، وهو مثقوب والشبابيك معظمها مكسورة، ما يسبب دخول حشرات وقوارض، فضلاً عن أن «طاولات عرض السمك غير صالحة»، و«البرادات معظمها فيها صدأ، وما من جدول لمراقبة حرارة البرادات»، و«ما من بطاقات صحية للموظفين

العاملين في داخل السوق». لا يخفي رئيس نقابة باعة الأسماك عبدالله غزال في حديث له لـ«الخبار» أن «وضع السوق بات أفضل» إلا أنه سرعان ما يستطرد: «لم يكن واقع السوق الصحي يستدعي إقفاله مدة 15 يوماً»، كان من الممكن مباشرة هذه الأعمال الشكلية بموازاة استكمال الباعة أعمالهم «وخصوصاً أنه لم يجر التشيك في نوعية السمك الذي يباع داخل السوق». يركّز غزال في حديثه على

توزيع الدين العام ليكون الجزء الأكبر منه بالعملة المحلية. وبحسب خليل، فإن الدين العام بلغ في نهاية 2014 نحو 66,5 مليار دولار موزعاً بين 62% بالليرة و38% بالعملات الأجنبية، أما نسبة تنامي الدين فقد سجّلت 5% في عام 2014 مقارنة مع 10% في عام 2013، «وهذا مؤشر من المفيد التوقف عنده واحتسابه».

ويبدو أن استراتيجية إدارة الدين العام التي اقترتها وزارة المال قبل فترة تقضي بإطالة أجل الاستحقاقات في الدين العام، وبالاستفادة من ظروف الأسواق العالمية من أجل استقطاب المزيد من رؤوس الأموال بالعملات الأجنبية. وبحسب خليل «سيُلي هذا الإصدار عملية استبدال السندات التي

ستترك نتائج هذا الإصدار أثراً واضحاً على كلفة تمويل الدين العام، فالواضح أن حصة الدين بالعملات ستزيد مقارنة مع حصة الدين بالعملة المحلية، لكن الزيادة لن تخل بالفهم الحاصل في مجلس النواب على إبقاء

الفائدة بلغت 6,2% لـ10 سنوات و6,65% لـ15 سنة

«الخسائر التي لحقت بالباعة الذين تكبدوا أكلافاً كبيرة»، لافتاً إلى أنه لم تؤخذ بعين الاعتبار تداعيات هذا الإقفال. يأسف غزال لأن هذه المدة كانت تمثل «موسماً حمرزاً للباعة (فترة صوم المسيحيين)»، وقال إن النقابة ستجهد في مساعدة الباعة على تدارك هذه الخسائر. يلفت أحد أعضاء النقابة إلى أنه على الرغم من ادراك الباعة أن هذا الإقفال سيؤثر فيهم، إلا أنهم قرروا